دور الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في تعثّر مسار الانتقال نحو الاقتصاد المنتج في الجزائر- دراسة تحليلية-

The Role Of The Parallel Economy And Economic Corruption In Stumbling The Path Of Transition Towards A Productive Economy In Algeria - An Analytical Study-

حكيمة حليمي[1]*، يسرى حمرة[2]، هشام طراد خوجة[3]

[1]مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق اهراس(الجزائر)، hakima.halimi@univ-soukahras.dz

[2]مخبر LFIEGE، جامعة عنابة (الجزائر)، yousra.hamra@univ-annaba.org

[3]مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق اهراس (الجزائر)،h.tardkhodja@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/29؛ **تاريخ القبول** : 2021/06/26؛ **تاريخ النشر** : 2021/07/30؛

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع كلّ من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في الجزائر، مع محاولة تبيان ما مدى قدرة الظاهرتين على أن تكونا قنوات سببيةمباشرة لتعثّر وتأخر الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، وهو ما يسمح بتحديد الأسباب الكامنة وراء تفشّي الظاهرتين والآليات الممكنة لمواجهتهما. وقصد بلوغ هدف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإلمام بأهم الجوانب التي تقف وراء تعثّر ديناميكية مسار التحوّل من الاقتصاد القائم على المنظومة الريعية إلى اقتصاد إنتاجي قائم على خلق الثروة ضمن سيرورة تراكم إنتاجي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الموازي بشقّه الشرعي يمكن احتوائه والاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة ومخزن للمبادرات، بينما الوجه غير الشرعي للاقتصاد الموازي فهو يتقاطع مع مختلف أشكال الفساد وخاصة منه الفساد الاقتصادي الذي انتشر بسبب عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات الرسمية التي رصدتها الجزائر لمحاربة الفساد، وهو ما يتطلب تفعيل آليات تشريعية ومؤسسية لمواجهته من أجل تعزيز فرص التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الموازي؛ فساد اقتصادي؛ ريع؛اقتصاد منتج.

تصنيف JEL: **E26؛ D73؛ O55**

Abstract: This study aims to examine the reality of the parallel economy and economic corruption in Algeria, and to prove the ability of the two phenomena to be direct causal channels for the failure of the transition from the rentier economy to the productive economy, which allows identifying the causes of proliferation and the mechanisms of confrontation. The descriptive and analytical approach was relied upon to determine the causes of the faltering path of transformation from the rentier economy to the productive economy.

The study concluded that the parallel legitimate economy can be contained as a source of wealth and a storehouse of initiatives, while the illegal economy is economic corruption that has spread due to the ineffectiveness and feasibility of the official authorities to combat it, which requires activation and activation. Institutional mechanisms to counter them to enhance economic diversification.

Keywords: Informal economy, Economic corruption, Rentier, Productive economy.

Jel Classification Codes :E26;D73;O55

*المؤلف المرسل.

مقدّمة:

تعاني أغلب دول العالم الكثير من الظواهر التي تهدّد اقتصادها والتي تظهر في مساحات كل من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي، ولكن بدرجات متفاوتة بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات. حيث أصبح موضوع كل من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في الآونة الأخيرة محلّ نقاش الباحثين والمسؤولين في مختلف بلدان العالم، بالنظر لمساهمة مثل هذه الظواهر في إحداث اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمع يصعب إيجاد حلول مناسبة لها.

والجزائر كغيرها من العديد من دول العالم عرفت إخفاقات كبيرة في تحقيق التنمية تحت تأثير ظاهرتي الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي. فرغم الفوائض المالية الهائلة التي وفّرها الريع النفطي للجزائر في العقد الأوّل من الألفية الثالثة، إلا أنّها لم تحّقق بعد أهدافها المسطرّة لبلوغ من جهة التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن جهة أخرى الخروج من منظومة الريع والتحوّل نحو اقتصاد إنتاجي. حيث أخذت ظاهرة كلّ من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي التوسّع وإيجاد البيئة الملائمة للعمل بشكل مستمر في ظلّ التوجه نحو الانفتاح ومحاولة تطبيق آليات السوق في التعاملات الاقتصادية وما رافقها من فتح للحدود أمام كافة السلع بدون أي رقابة.

مشكلة الدراسة: يعاني الاقتصاد الجزائري من معضلتين أساسيتين: الأولى تتعلّق بتسرب نسب كبيرة من المعاملات الاقتصادية خارج نطاق الدخل الوطني وهذا مجسّد في الاقتصاد الموازي والثانية سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها في جميع المجالات والقطاعات والظاهرة في الفساد الاقتصادي، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم كل من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في إضعاف مسار الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

يؤدّي كل من التسرب الكبير من الموارد الاقتصادية خارج نطاق دورة الدخل الرسمية (الاقتصاد الموازي)، وضياع نسبة كبيرة من الدخل الوطني (الفساد الاقتصادي) إلى عدم بعث ديناميكية تحوّل نحو اقتصاد إنتاجي –اقتصاد منتج للثروة–.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في محاولة تبيان أنّ تفشي ظاهرتي الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي يمكن أن تمثّل بشكل مباشر تهديدا للاقتصاد الريعي بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من خلال تأخير مسار التحوّل من الاقتصاد الريعي على الاقتصاد المنتج.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع كل من الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في الجزائر مع محاولة تبيان ما مدى قدرة الظاهرتين على أن تكون قنوات سببية مباشرة لتعثر وتأخّر في الانتقال إلى اقتصاد إنتاجي. وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى البحث في الأسباب والمعوقات التي تضعف مسار الانتقال إلى اقتصاد منتج للثروة، ولعلّ الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي وعلاقة الارتباط بينهما تمثل أبرز تلك المعوقات.

منهجية الدراسة وهيكلها: قصد بلوغ هدف الدراسة واختبار الفرضية والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإلمام بأهم الجوانب التي تقف وراء تعثّر ديناميكية لمسار التحوّل من الاقتصاد القائم على المنظومة الريعية إلى اقتصاد إنتاجي قائم على خلق الثروة ضمن سيرورة تراكم إنتاجي، حيث قسّمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، يتم في المحور الأوّل دراسة الاقتصاد الموازي في الجزائر، ثمّ تحليل مشكلة الفساد الاقتصادي كسبب لعديد إخفاقات الاقتصاد الجزائري في تحقيق التنمية، ليتمّ في المحور الثالث تقديم أبرز الآليات والإجراءات المتاحة والممكنة لمواجهة ظاهرتي الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي لتعزيز فرص التنويع الاقتصادي وبناء الاقتصاد المنتج.

المحور الأول: الاقتصاد الموازي في الجزائر

تمثّل ظاهرة الاقتصاد الموازي من أكثر الظواهر التي يمكن اعتبارها عاملا مشتركا بين الكثير من الاقتصاديات في العالم متقدّمة أو متخلفة، وقد كان لتلك الظهرة العديد من المسبّبات والأثار ليس فقط على النشاط الاقتصادين إنّما امتدت للجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، حيث يتم من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول المفاهيم الأساسية لظاهرة الاقتصاد الموازي، ثمّ واقعها في اجزائر.

أولا: مفهوم الاقتصادي الموازي ومصطلحاته:

بغضّ النظر عن اختلاف المفاهيموالمصطلحات التي صيغت حول الاقتصاد الموازي، إلا أنّها لا تخرج عن كونها تشير إلى أنشطة إمّا:

- تعبّر عن السرّية {الخفي-الأسود-السري}: حيث تنبع من عدم مشروعية وقانونية الأنشطة كالمتاجرة في المخدرات، الرشوة، التهريب، التهرب الضريبي...الخ(شنايدر، و إنستي،، 2002)
- تعبّر عن اللاّرسمية {اللانظامي-غير الرسمي-السفلي-غير منظّم}: وتشمل أنشطة اقتصادية عادة ما تكون مشروعة في عملها إلا أنّها خارج مراقبة الدولة كالصناعات الحرفية، النشاطات الصغيرة، الأعمال الحرة والأعمال المنزلية...إلخ(زعلاني،، 2011، صفحة 195).

أمّا عن مصطلح الاقتصاد الموازي فيعبّر عن موقعه من الاقتصاد الرسمي وعلاقته به، وهو أكثر شمولا من المصطلحات سالفة الذكر ويشمل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.وكغيره من بقية الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية تتشابك مجموعة من العوامل في ظهوره، ثمّ تتكامل مع عوامل أخرى ليتنامى ومنها: تزايد العبء الضريبي، ارتفاع معدّلات البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، انتشار الفساد، قلّة العرض، تنامي عدد المؤسسات المصغّرة والفردية، سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي والعولمة والانفتاح على العالم الخارجي.

ولعلّ أهمّ ما يميّز هذه الظاهرة هو إشكالية تقديرها، فعادة مايرتبط قياس الشيء بوضوحه، وهنا تنبع إشكالية تقدير الاقتصاد الموازي (المخفي أصلا)، إذ تكمن صعوبات تقديره في كون أنشطته غير مسجلة ماليا من جهة والإنتاج القائم في هذا الاقتصاد سواء كان شرعيا أو غير شرعيلايظهر في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى(Schneider, 2000, p. 04)

ورغم ذلك سعى الكثير من المفكرين إلى تحديد أساليب للقياس اختلفت من حيث المناهج والأساليب المعتمدة، وأكّدت على عدم وجود اتفاق على طريقة أوأسلوب واحد في تقدير وقياس حجم الاقتصاد الموازي، بل إنّه إذا تمّ استخدام كافة الطرق في بلد واحد لا يتمّ الحصول على قيمة واحدة، وهو مايجعلها أساليب تقدير وليست طرق حساب. إلاّأنّ تلك الدراسات أعطت أساليب(بودلال ، 2013، الصفحات 69-70)يمكن أن تساهم على الأقل في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في دولة ما،باعتبار أنّ أي حلول للمشكلة تبنى أساسا من معرفة حجمها،فكيف يظهر الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

ثانيا: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر "الأسباب والتداعيات":

1- تنامي الاقتصاد الموازي منذ الاستقلال:

في ظلّ غياب إحصائيات رسمية ودقيقة حول الاقتصاد الموازي، فإنّه سيتم الاعتماد في تقدير حجمه وتطوّره على بعض الأبحاث والدراسات والتصريحات المتوفّرة حول الموضوع.

فرغم مباشرة الجزائر لإحصاء اقتصادي شامل لكنّه غيّب الاقتصاد الموازي في تقدير حجمه وتأثيراته، حيث لم تدرك أهمية هذه العملية إلا عند تنصيب مجموعة عمل وطنية ودولية كلّفت بتحرير ما يعرف بمشروع " الكتاب الأبيض حول الاقتصاد الموازي في الجزائر" في مارس 2012 بهدف تقديم حصيلة حول الظاهرة من جهة والمساهمة في إيجاد حلول تناسب الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

ويمكن تقديم تطوّر الاقتصاد الموازي وحجمه في الجزائر في النقاط التالية:

- لقد كان النظام الاشتراكي الخيار الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، ويمثّل الاقتصاد المخطط أرضا خصبة لظهور الأسواق الموازية بسبب سيطرة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي وتوزيع الإيرادات بشكل غير متناسب مع الإنتاجية(Bellal, 2008, p. 04)ما ولّد سوقا غير تنافسية رسمية أهمل فيها القطاع الخاص وضعفت الإدارات الرقابية العمومية، فشكّلت جميعها عناصر ودوافع نحو ظهور وانتشار النشاطات الموازية، حتى بلغت نسبة اليد العاملة الناشطة في ذلك القطاع دون القطاع الفلاحي ما نسبته 19.5 % سنة 1977 ثمّ ارتفعت إلى 25.6 % في 1985 لتصل إلى 33.3 % سنة 1992. (بوطالب، 2012، صفحة 56)

ولعلّ غلق الكثير من المصانع الكبرى وانتشار البطالة كانت من أهمّ عوامل نزوح اليد العاملة نحو الأنشطة غير الرسمية، وإن كانت بعض الإصلاحات التي خاضتها في بداية الثمانينات من القرن الماضي قد ساهمت في تخفيض حجم الاقتصاد الموازي.كما لم يقتصر هذا الأخير على أسواق السلع والخدمات وحسب، بل بدأت سوق الصرف الموازية في الظهور سنة 1974 وانتعشت في الثمانينات من القرن الماضي بسبب زيادة الطلب على العملة الصعبة بالموازاة مع تزايد عمليات الاستيراد.

- تعتبر سنة 1986 نقطة تحوّل تاريخية في مسار الاقتصاد الجزائري، إذ ساهمت الأزمة البترولية العالمية حينها في انهيار المصدر الوحيد للدخل، وفي ظلّ ضعف الجهاز الإنتاجي أجبرت الجزائر في سبيل تحقيق مختلف الحاجيات الاستهلاكية الداخلية التوجّه نحو الأسواق الخارجية " الاستيراد". وبالنظر لتوافر الأسباب النظرية لتنامي الاقتصاد الموازي من ارتفاع الأسعار ومعدّلات التضخم بسبب اختلال العرض والطلب، ارتفاع معدّلات البطالة، انتشار الفساد...إلخ، أصبح هذا القطاع جزء من حركية الاقتصاد الوطني ككل.

ومع ظهور أولى نوايا الانفتاح على العالم الخارجي والعمل وفقا لآليات السوق، قفزت نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني من 19.5% سنة 1988 إلى 25.4% سنة 1990 (قارة، 2010، صفحة 124)كانعكاس مباشر للتحوّل الفجائي من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد جديد، ليس من حيث آليات عمله وحسب، وإنّما أيضا بدخول أنشطة وأعمال جديدة وجدت الاقتصاد الموازي الأنسب للنموّ بدل الاقتصاد الرسمي.

- لقد مرّت العشرية السوداء (سنوات التسعينيات من القرن الماضي) كاسمها على مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية، الأمنية والاقتصادية، ورغم محاولات الإصلاح التي تبنّتها الجزائر بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أنّ نهاية تلك البرامج تركت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما كانت في بدايتها إن لم تكن ازدادت سوءا.

كما أنّ سياسة التعديل الهيكلي لم تخفّض من ديناميكية الاقتصاد الموازي، بل كان لها دورا في تنامي نشاطه أكثر، فقد ساهم الانفتاح على الخارج في ظهور ممارسات غير رسمية جديدة فضلا على التدابير المتّخذة وقتها (كتحرير الأسعار، إغلاق الشركات، تسريح العمال ووضع عمّالي غير مستقر)(Bellal, 2008, p. 5)، وقد ساهم الوضع الأمني في ذلك بمختلف تداعياته من إرهاب وحملات تمويله، النزوح الريفي نحو المدن والبحث عن مناصب شغل لا يمكن لاقتصاد يمرّ بظروف صعبة – بسبب ارتفاع المديونية، عجز الموازين، انخفاض أسعار البترول مجدّدا في سنة 1998 وهروب الاستثمارات الأجنبية – أن يمتصّ الكمّ الهائل من طالبي الشغل في قطاعات توقّفت عن العمل أصلا أغلب فروعها، فكانت النتيجة أن بلغ حجم الاقتصاد الموازي ما بين 25% إلى 30% من الناتج الوطني الإجمالي.

- مع بداية الألفية الثالثة تعالت الأصوات المنادية بضرورة الانتباه لظاهرة الاقتصاد الموازي من طرف السلطات، وقد أطلق حينها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أولى التحذيرات، حيث أشار في تقريره(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004)إلى أنّ الاقتصاد الموازي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وأنّها في تطوّر مستمر، وكشف عن وجود 700 سوق غير شرعية تستغلّ مساحة تقارب 7.2 مليون م^2 وأنّها تستقطب جزءا هامّا من اليد العاملة.
- أوضحت عدة دراسات وتقارير أنّ تبنّي الجزائر لسياسة مالية توسعية منذ سنة 2001 لم يعطي آثارا اقتصادية واجتماعية إيجابية بالنظر لتوجّه الإنفاق العام نحو القطاعات الاستهلاكية دون أن تنجح في إعادة بعث الجهاز الإنتاجي، بل ترتّب عن ذلك ارتفاعا لمعدّلات التضخم وقلة عرض بعض السلع والخدمات وانخفاض القدرة الشرائية بالموازاة مع انخفاض القيمة الاسمية للعملة بحوالي 40% ما بين 2010 و2017 وتزايد معدّلات البطالة خاصة بين الشباب، كلّها عوامل ساهمت في ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي حيث:
  - ✓ بلغ حجمه 70 مليار دولار ما يعادل 45% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 2012، ومن ثمّ استحواذه على أكثر من 50% من الاقتصاد الوطني(Mebtoul، 2013)؛
  - ✓ تتحكّم السوق الموازية في أكثر من 65 % من أنواع المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالخضر، الفواكه، الأسماك، اللحوم البيضاء والحمراء، النسيج والجلود، بالإضافة إلى نشاط سوق الصرف بسبب المعوّقات الإدارية لتحويل العملة عبر البنوك، ويختلف تغلغل التجارة الموازية من قطاع لآخر مابين 30% إلى 70%؛
- أصيبت مختلف القطاعات بعدوى السوق الموازية، حيث نجد النشاطات غير الرسمية في جميع الفروع منها التجارة التي يوجد بها أكثر من 60%من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية وتكلّف الدولة حوالي 25 مليار دج(حبيش، 2015، الصفحات 287-288)
- قطاع البناء والأشغال العمومية أعتبر من أهم القطاعات المغذية للاقتصاد الموازي في الجزائر بنسبة بـــ30%، بالرغم من استفادته من الحصة الأكبر من الميزانيات المخصصة للبرامج الخماسية الثلاث (2001-2014) وصلت في المتوسط إلى 40%(حبيش، 2015، الصفحات 287-288)
- وجود أكثر من 35% من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية؛
- هناك تنامي للجزء غير الشرعي من نشاطات الاقتصاد الموازي كالرشوة، الاحتيال، البيروقراطية ومختلف أشكال الفساد المالي والإداري؛
- أنّ 50 % من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي؛
- يستوعب الاقتصاد غير الرسمي أكثر من 1.3 مليون تاجر وأكثر من 3 ملايين مستهلك؛
- أشار بنك الجزائر في العديد من المرّات أنّ 50 % من النقد يتم تداولها في السوق غير الرسمي؛
- قدّر الاتحاد العام للتجار الحرفيين الجزائريين تجاوز قيمة التهرب الضريبي 3 مليار دولار مشيرا إلى أنّ 80 % من المعاملات التجارية لا تتم بالفواتير؛
- أنّ 50.4 % من مجموع المشتغلين لا ينتمون للضمان الاجتماعي، وأنّ 69.1% من الموظفين غير دائمين، كما أنّ 80.1 %من العاملين لحسابهم الخاص غير منتسبين للضمان الاجتماعي.(حليمي، 2014، الصفحات 280-281)

فالواضح إذا أنّ الاقتصاد الموازي أصبح متشعبا في الاقتصاد الجزائري وربّما بصورة أكبر ممّا تقدّمه مختلف الدراسات لصعوبة قياسه على أرض الواقع.

2- تداعيات وآثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزائري:

لا أحد ينكر أنّ للاقتصاد الموازي فوائد وآثار إيجابية على الاقتصاد والمجتمع كامتصاص طالبي العمل ومن ثمّ التقليص من البطالة، الرفع من القدرة الشرائية لفئات لا تجد دخلا رسميا وتغطية جزء هامّ من الاحتياجات الاستهلاكية في السوق الوطني، بالإضافة إلى كون ما يقرب ثلثي الدخل المكتسب من الأسواق والقطاعات الموازية تنفق في الاقتصاد الرسمي فيساهم في تشجيع الطلب. إلا أنّه بالمقابل تصبغ الآثار السلبية بالسواد الاقتصاد الأسود أصلا، ومن أبرز تلك الآثار نذكر:

- يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة حيث يؤدّي إلى تآكل الضرائب والرسوم واقتطاعات الضمان الاجتماعي، ما يتسبّب في انخفاض إيرادات الميزانية ومن ثمّ عجزها، فتتدخّل الدولة بالرفع من معدّلات الضرائب والرسوم للرفع من الإيرادات، ليصبح العبء الضريبي سببا مجدّدا لزيادة إضافية في حجم الاقتصاد الموازي؛
- تستند السياسة الاقتصادية في ظلّ تنامي الاقتصاد الموازي على إحصائيات رسمية خاطئة وغير معبّرة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي كالدخل، الاستهلاك، البطالة...الخ، ما يجعل اتجاه السياسة العامّة للدولة مشكوك في تحقيقه لأيّ نتائج إيجابية(Schneider, 2000, p. 4)بسبب تشوّه المعلومات التي بنيت عليها؛
- يكسر قاعدة المنافسة النزيهة إذ يؤثّر على تطوّر القطاعات المنتجة سواء كانت عامّة أو خاصة، بالنظر لفوارق التكلفة المحمّلة على النشاط، فالاقتصاد الموازي لا يتحمّل أيّ تكاليف جبائية أو إيجارية، ما يجعل أسعاره الأكثر قبولا من المستهلكين بسبب ضعف القدرة الشرائية، فيزداد الطلب على السلع والخدمات الموازية؛
- يصبح القطاع الموازي في ظلّ الاقتصاد الإنتاجي مضيفا وخالقا للثروة، إلا أنّ غياب الجهاز الإنتاجي والطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني"**اقتصاد توزيعي**" تحدّ بلا شكّ من إضافة أيّ ثروة، كما أنّ هناك علاقة بين المنطق الريعي الذي تتبنّاه الجزائر وتوسّع رقعة وحجم الاقتصاد الموازي؛
- لقد أصبح الاقتصاد الموازي عاملا متحكّما في توجّهات السياسة النقدية في الجزائر، حيث تخرج الأسعار وبالتالي معدّلات التضخم وأسعار صرف العملات عن السيطرة الحكومية إلى سيطرة فئات من ذلك القطاع. والحديث هنا ليس على فئة الباعة المتجوّلين الذين يغزون الأسواق الفوضوية وتجار الأرصفة، وإنّما عن البارونات الذين يتحكّمون في مدخلات الأسواق الموازية وطرق توزيعها؛
- أنّ الخطر من الاقتصاد الموازي في الجزائر يكمن أيضا في تنامي الأنشطة غير الشرعية كمّا وقيمة وتأثيرا على حساب الأنشطة الشرعية حيث:
  - يؤدّي ذلك التنامي إلى اهتزاز وطمس الحدود بين ما هو شرعي وغير شرعي، فيتآكل النظام العام للمجتمع تدريجيا وينكمش احترام المواطنين للقانون والشرعية ويتّجه بذلك المجتمع نحو الفوضى والانهيار التدريجي(نوارة ، صفحة 5)حينها قد تصبح الدولة في حدّ ذاتها موازية؛
  - تعتبر الأنشطة غير الشرعية المرتبطة بمختلف أشكال الفساد من أهمّ عوائق بناء اقتصاد إنتاجي، حيث تقف الرشوة والبيروقراطية والمحسوبية عائقا أمام الاستثمارات الإنتاجية محلية للقطاع الخاص أو أجنبية؛
  - أنّ مخاطر تلك الأنشطة لا تتوقّف في ممارستها، بل تمتد عبر أخطر المظاهر المرتبطة والمتأصّلة بالاقتصاد الموازي وهي عملية غسيل الأموال وتبييضها، إذ تضمن هذه العملية تواصل دائرة النشاطات الموازية باعتبارها لا تنهي النشاط غير الشرعي بمجرد إضفاء الشرعية على مصادره المالية، وإنّما تعاود تلك الموارد تمويل نشاطات الجريمة مجددا ولكن بشكل أوسع.

وتنبع الخطورة بذلك في جملة الأضرار التي تخلّفها عمليات غسيل الأموال على النواحي الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، قيمة العملة الوطنية، اختراق النظام المصرفي والمالي وإضعافه، وكذلك على النواحي الاجتماعية كاختلال التوازن الاجتماعي، تزايد معدّلات

الإجرام والبطالة وغيرها(مباركي، 2008، الصفحات 40-47)فيعطي التداخل بين الاقتصاد الموازي وعملية غسيل الأموال-ذات الارتباط الوثيق بالجريمة المنظّمة-صورة واضحة عما يمكن أن يهدّمه الاقتصاد الموازي في القليل ممّا بني في الاقتصاد الجزائري؛

- تتعدّى آثار الاقتصاد الموازي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وسيادة الدولة إلى مجالات أخرى لا تقلّ حساسية كالصّحة والبيئة. **أمّا الأولى**:فانخفاض أسعار المنتجات الموازية لا يرجع لعدم تحمّل تكاليف ضريبية وإيجارية فقط، وإنّما لانخفاض تكلفة الإنتاج في حدّ ذاتها بسبب استخدام مدخلات وتقديم منتوجات لا تتطابق مع المقاييس الدولية، فلا تعدو أن تكون مغشوشة، مقلّدة بل ويمكن أن تصبح قاتلة في كثير من الأحيان مهدّدة لصحة المجتمع ككلّ.وتجد هذه المنتوجات منفذها نحو أفراد المجتمع بناء على التحايل بتقليد علامات تجارية معروفة وبأسعار منخفضة، ماجعل الجزائر سوقا كبرى للمنتجات المقلّدة تتنافس فيها المحلية مع الأجنبية على درجة الأكثر ضررا وفتكا بصحة المواطن الجزائري، في ظلّ غياب فعالية أجهزة الدولة الرقابية.ولعلّ فضيحة أجهزة التدفئة المستوردة المغشوشة التي أودت بحياة الكثيرين مع بداية شتاء 2013-2014 لمثال حي على الضرر الذي لحق بأرواح المجتمع بأكمله.**أمّا الثانية**: فيظهر تأثير الأسواق الموازية على البيئة واضحا في مخالفة كافة الشروط الصحية والبيئية لإنشائها وانتشار القاذورات وتشويه مختلف الساحات والشوارع الكبرى بالأسواق الفوضوية وبائعي الأرصفة. كما لا بدّ من الإشارة لكون الاقتصاد الموازي الذي مظهرا من مظاهر الفساد، يعتبر بدوره مسببا له ونتاجا له.

المحور الثاني: الفساد الاقتصادي " سبب وراء كل الإخفاقات ":

اهتزّ العالم في سنة 2010 على أكبر الفضائح المالية، الاقتصادية والسياسية من خلال تسريبات ما يعرف **"بوثائق ويكيليكس"**، ولعلّ أهمّ ما كشفته هذه الوثائق هو التنامي اللامحدود لعمليات الفساد بمختلف أشكاله، كما أكّدت أيضا على أنّ الفساد ليس له عنوانا أو مكانا محدّدا، حيث شملت فضائح الفساد الدول المتخلّفة كما المتقدّمة، والقطاع الخاص كما العام.

أولا: مفهوم الفساد:

لعلّ في تعريف الفساد تأكيد على وجوده في أيّ مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة والقدرة على اتخاذ قرارات مختلفة(Boutaleb، 2019، صفحة 16)فتتدخل الانحرافات الأخلاقية في أفراد المجتمعات المتقدّمة كما المتخلفة من أجل تحقيق المنافع الخاصة التي تأتي في كثير من الأحيان متعارضة مع المصلحة العامة للدولة.

ويشمل الفساد عدّة تقسيمات لكنّها لا تعدو أن تكون نظرية بسبب عدم الفصل بين نوع وآخر، ويعتبر معيار المجال أو النشاط من أهم المعايير المعتمدة.

وسيتم من خلال هذه الدراسة التركيز على الفساد الاقتصادي لشموله على كافة أوجه الفساد الأخرى، حيث يعرّف على أنّه " سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات، والذي ينصّ على أنّ العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتّخذها الموظفون في القطاع العام والخاص"(غياط و مهري، 2013، صفحة 3)

وعليه يرتبط الفساد الاقتصادي بوجود انحراف عن القيم، الأخلاق والقانون العام في المجتمع، منصب أو وظيفة أو عمل اقتصادي عام أو خاص، هدف محدّد وهو تحقيق المنفعة الخاصة وإن تعارضت مع المصلحة العامة، وتوافر الظروف الملائمة لنموّه ومنها: غياب الديمقراطية، انعدام الشفافية، ضعف المساءلة، ضعف الإدارة المالية، هيمنة القطاع العام على الاستثمار، ضعف سلطة القانون. وعادة ما يظهر في صورة استغلال المنصب العام، الاعتداء على المال العام والإسراف في استعماله، التهرّب الضريبي والجمركي، تهريب الأموال وتبييضها، البيروقراطية، المحسوبية والرشوة.

ثانيا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:

ارتبط الفساد عامة والفساد الاقتصادي خاصة بمسيرة الجزائر التنموية منذ استقلالها، فبعد مرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات[1962-1965] لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، تبنّت السلطات استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاع الصناعي العمومي الأولوية الكبرى، فصاحب هذه المرحلة انتشارا للممارسات الفاسدة بسبب عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية (حاحة، 2013، صفحة 45)، رغم الأهداف الاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي للجزائر التي ميّزت تلك الفترة، لكنّها بالمقابل وفّرت كافة الظروف الملائمة لظهور الفساد وانتشاره في مختلف القطاعات وتناميه.

ورغم جملة الإصلاحات التي اتخذتها منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنّ محاولة الانتقال المفاجئ والسريع من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاقتصادي والاجتماعي في الدولة أفضى إلى اتساع دائرة الفساد وبكل أشكاله، كما ساهمت برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي والظروف الأمنية خلال التسعينات من القرن الماضي في ذلك، فقد كان للسياسات المبنية على التحرر الاقتصادي والمالي وانفتاح الاقتصاد الوطني وخوصصة المؤسسات دور بارز في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مختلف أوجه الفساد كالاختلاس، الرشوة ...إلخ، في حين كانت الظروف الأمنية سببا في تركز جهود الدولة في محاربة الإرهاب وممولّيهم، وضعفت بالمقابل سيطرتها على باقي الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية الأخرى.

ومع بداية الألفية الثالثة فتحت الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والسياسة المالية التوسعية المجال واسعا نحو فساد أكبر، حيث خصّصت موارد مالية هائلة في إطار إنفاق عام نحو مشاريع واستثمارات في مختلف القطاعات، وجّه جزء كبير منها نحو جيوب المفسدين وحساباتهم البنكية. ويمكن تقديم أشكال الفساد في الجزائر في إطار الحديث عن واقعه من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1- الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي: علاقة توأمة

تكمن أهمية هذا العنصر في إبراز واقع الفساد بصفة عامة والاقتصادي خاصة في الجزائر في التأكيد أولا على وجوده بناء على علاقة التوأمة التي تجمعه بالاقتصاد الريعي الذي يميّز الاقتصاد الجزائري. وتظهر هذه العلاقة كما يلي:

- تبيّن الكثير من الدراسات أنّ الاقتصاديات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي، وهو ما يعطيه حرّية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح. ففرص استغلال النفوذ من القطاع العام تكون محدودة وضيّقة النطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع؛
- أكدت العديد من الدراسات أنّ فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مردّه سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق(Talahite، 2000)؛
- رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة وكانت الحلقات النقاشية التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد (زياد و أخرون، 2009، الصفحات 94-112)قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتمّ الإشارة إلى أن ثقافة الريع والفئوية تعتبر مصدرا للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالاقتصاد الريعي يولّد الفساد في الاقتصاد والاتكال على الريع لإنتاج الثروة، ويغيّب المجهود وتحمّل المخاطر، وبالتالي يغيّب المساءلة والمحاسبة، كما أنّ الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الإصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشار الفساد.

فالاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الاقتصاديات الريعية، لكن لابدّ من الإشارة أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد.

2- الجزائر ومؤشرات دولية تتحدث عن الفساد

لقد تبنّت العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية تتبع أحداث الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم عبر عدة مؤشرات، سيتم التركيز على مؤشرين أساسيين هما: الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية.

أ. **الشفافية الدولية:** يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد على مستوى الدول وبالتالي على مستوى العالم، ووفقا لمعطيات **الجدول (1)** يتّضح أنّ ترتيب الجزائر خلال فترة (2004-2019) كان ضمن الدول التي تحصلت على درجات أقل من النصف ممّا يضعها في المنطقة الحمراء وفق تصنيف المنظمة(مدحي، 2019، الصفحات 714-715)

جدول رقم (1): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2008-2019)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدرجة من 10	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6
الترتيب دوليا	92	111	105	112	105	94
عدد الدول	180	180	178	183	174	177
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة من 10	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5
الترتيب دوليا	100	88	108	112	105	106
عدد الدول	175	168	176	180	180	180

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الموقع أدناه، تاريخ الإطلاع 2021/03/20

http://www.transparency.org:

ورغم تحسّن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد في بعض السنوات مثلا سنة 2008 بسبب صدور سنة 2006 قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته بالإضافة إلى إمضاء اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد، إلا أنّ هذا لم يكن منصفا لها بل بقيت الجزائر تحتل المراتب المتدنية وهذا راجع من جهة إلى غياب الشفافية وكذا الثروة النفطية، ومن جهة أخرى فإنّ النظام عمل بشكل مباشر بتحويل الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد إلى هيئات استشارية فقط، ومن ثمّ جمدت آليات مكافحة الفساد.

فنتائج المؤشر تعكس بحسب الكثيرين عدم وجود رغبة سياسية في السنوات السابقة لمكافحة الفساد في ظلّ استفحاله في القطاع العام أو في مختلف المؤسسات الخاصة بل وفي كافة المجالات، وهي بذلك تعكس النتائج السلبية الأخرى لكثير من التقارير حول ضعف في مستويات القدرة التنافسية ومناخ الأعمال، حرية الصحافة، الحكم الراشد وحقوق الإنسان واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، إذ لا يمكن تحسّن المؤشر والقضاء على الفساد في الجزائر إذا كانت كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد.

ب. **مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF):** يحوي المؤشر العام **للحرية الاقتصادية** على مؤشرات فرعية، منها حرية العمل وحرية التجارة، التحرر النقدي بالإضافة لمؤشري الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة اللذين يمثّلان بدورهما مؤشرا عن درجة الفساد في الدولة(حليمي و حليمي ، 2019، صفحة 251)

ويتضح من **الجدول (2)** أن الجزائر تصنّف ضمن دائرة الحرية الضعيفة أو ذات الحرية المنعدمة، ويرجع ذلك إلى انتشار الفساد بمختلف أشكاله خاصة في القطاع العام، وعدم استقلالية السلطة القضائية، كما اعتبر المؤشر الإجراءات الإدارية المعقّدة والبيروقراطية والرشاوى من أبرز معوّقات الاستثمار –باعتبار مؤشر الحرية الاقتصادية يمثّل مؤشرا لتقييم المناخ الاستثماري بالدولة–ومن ثمّ التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (2): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000–2020)

السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الوزن	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الوزن	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الوزن	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.20	46.9

Source : Index of Economic Freedom, consulté le 244/03/2021 https://www.heritage.org/index

وما يجب الإشارة إليه هو أن مؤشر "التحرّر من الفساد" الذي يعتبر من المؤشرات الفرعية الأساسية لمؤشر الحرية الاقتصادية قد كشف ووفقا للتقرير السنوي الصادر في مارس 2014 أنّ الجزائر تحصّلت على 28.7 نقطة فقط من 100وهي تعكس عدم قدرتها على التحرّر والسيطرة على الفساد، ليتم تعويض مؤشر التحرر من الفساد فيما بعد بمؤشري الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة كما سبق الإشارة لذلك.

3- أبرز قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر

تبدو أوجه الفساد الاقتصادي واضحة في الجزائر، وفي غياب أيّ تقارير رسمية تتضارب الأرقام حول مستويات الإنجاز في مختلف القطاعات بسبب التعتيم والسرية. إلا أنّه يمكن الحكم على مسيرة النمو الاقتصادي ومعرفة حجم الفساد من خلال رصد الفجوة الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية من جهة أخرى.

فتحديات الجزائر لم تتغير طيلة تلك السنوات وخاصة فيما يتعلق ببناء اقتصاد إنتاجي، ولعلّ الانحراف عن الأهداف رغم الإمكانيات المتاحة تقدّم بلا شك التأكيد على دور الفساد في التهام جزء كبير من تلك الإمكانيات وتعطيل مسار الكثير من الاستثمارات. ويمكن تقديم أهمّ قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر التي تم تفجيرها من طرف وسائل الإعلام وكانت سببا لقيام الحراك الشعبي في فيفري 2019 في النقاط التالية:

- أنّ الاعتداء على المال العام كان أبرز أوجه الفساد منذ الثمانينات من القرن الماضي، حيث تستغل المناصب العامة وينحرف القطاع الخاص عن القيم والأخلاق والقانون لتختلس من الأموال والممتلكات العمومية ملايير الدولارات، ورغم ضخامة المبالغ المختلسة بالاعتداء المباشر أو عن طريق التهرّب الضريبي إلاّ أنّ كثيرا من هذه القضايا بقيت معلّقة و لم تسوّى وضعيتها؛
- تمثل قضية بنك الخليفة في سنة 2003 من أبرز قضايا الفساد المالي في الجزائر، حيث اختفت حوالي 5 مليار دينار من أموال المودعين، وأحدثت خللا كبيرا في النظام المالي الجزائري، كما أعطت الصورة فشل تجربة فتح المجال أمام القطاع الخاص، وتحرير السوق النقدي المصرفي أو المالي فيها؛
- فضيحة سوناطراك التي مازالت ومنذ سنة 2010 يشوبها الكثير من الشكوك حول حجم الفساد في أهم المؤسسات الوطنية وأكبرها، إذ تشير بعض التقارير عن اختلاس الأموال ومشاركة المجموعة في حالات تنطوي على شكوك فساد منرشاوي

وعمولات تدفع من بعض الشركات الأجنبية لمسؤولين جزائريين للفوز بعقود في القطاع(Racelma، 2013)ما يجعل الفساد في ركيزة الاقتصاد الوطني بريعيته يخرج عن إطاره المحلي إلى الدولي عبر شبكات فساد دولية.

- مشروع الطريق السيار شرق غرب "مشروع القرن"، وقد جاءت قضية انهيار نفق " جبل الوحش" بقسنطينة في 01 جانفي 2014 كأحد النتائج المترتبة عن الفساد المنظّم والكبير في المشروع ككل المتسم بعدم الكفاءة وسوء الإدارة وهدر الاموال العامة، تكاليف إضافية، المغالاة في الفواتير وتأخير التسليم...إلخ (Hadjadj، 2013)فقد أنفقت عشرات المليارات، إلاّ أنّ هذا الانهيار أكّد أنّ إنفاق تلك المليارات كان في جيوب المتورطين في الفساد وليس في جودة الاستثمار المقدم، وهو ما كشفته المحاكمات القضائية بعد الحراك لوزير النقل والمسؤولين عن القطاع.ولعلّ المفارقة التي يبرزها هذا الحدث أنّ المكلف بالأشغال هي: "مؤسسة كوجال اليابانية" حيث كشفت أنّ فسادالمؤسسات العامة في أي دولة سيفضي بالضرورة إلى عدوى نحو القطاع الخاص، المحلي كما الأجنبي.

قد تمثّل الأمثلة السابقة أبرز قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر منذ الثمانينات من القرن الماضي لغاية الحراك الشعبي سنة 2019، إلاّ أنّها قد لا تكون إلاّ جزء يسيرا من حقيقته، فكثير من عمليات التهريب والتهربالجبائي وتبييض الأموال مازالت تحظى بالسرية بالإضافة إلى الفساد الصغير الإداري والمالي كالمحسوبية، الرشوة والبيروقراطية المنتشرة في مختلف الإدارات العمومية.

ثالثا: آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري:

إذا كانت فكرة رصد الفجوة بين الموارد الطبيعية المملوكة والمالية المنفقة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي يؤكد على وجود الفساد وخاصة الاقتصادي منه في الجزائر، فهي تقدّم أيضا صورة واضحة عن الآثار التي خلفتها ومازالت مختلف أوجه الفساد وأشكاله على كافة المجالات.

وعموما تظهر آثار الفساد الاقتصادي في الجزائر في:

- تتآكل معه الحوافز المقدّمة للاستثمار ويصبح معوّقا لها محليا كان أم أجنبيا، ويزيد من عدم الثقة والأمان لدى أولئك المستثمرين، وقد ثبت أنه يشجع الاستثمارات غير المنتجة على حساب المنتجة ما يؤدي إلى ضعف القطاع الإنتاجي؛
- إعاقة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعطيل مسار تنميتها وترقيتها، حيث تساهم الرشاوى والبيروقراطية والمحسوبية في ذلك؛
- تراجع جودة ونوعية البنية الأساسية والخدمات المقدمة في مختلف المجالات ما يؤثر على حياة أفراد المجتمع وصحتهم؛
- يساهم في توسّع الأنشطة غير الرسمية وزيادة حجم الاقتصاد الموازي وخاصة في شقه غير الشرعي وغير القانوني؛
- تدفع الممارسات الفاسدة نحو المنافسة غير الصحية، وهو ما تسبّب في فشل الكثير من المؤسسات المنتجة وخروجها من الأسواق؛
- تضخيم الإنفاق العام والتقليل من إيرادات الدولة، حيث يلاحظ تخصيص موارد مالية هائلة في كلّ مخطط تنموي لاستكمال استثمارات ومشاريع المخطط الذي يسبقه، خاصة خلال البرامج التنموية التي عرفتها بداية الألفية الثالثة، وأغلبها يعبّر عن انحراف كبير ما بين التكاليف الأوّلية المحدّدة وما ينفق فعليا على أرض الواقع، وهو ما حدث على سبيل المثال في مشروع الطريق السيار (شرق غرب) الذي خصّص له بداية 9 مليارات دولار، في حين تتحدث الأرقام والتقارير عن استهلاكه ما يقارب 17 مليار دولار؛
- يحوّل الثروة الوطنية في يد فئة قليلة من المجتمع، فتتّسع الهوّة بين طبقاته، ومن ثمّ ارتفاع معدلات الفقر وإضعاف القدرة الشرائية، كما أنّ تكلفة الفساد تحمّل على الأسعار وتدفعها نحو الارتفاع وكذا معدلات التضخم ما يجعل الطبقة الفقيرة والضعيفة في المجتمع لوحدها تدفع ثمن الفساد الاقتصادي؛

- تزيد البيروقراطية ومختلف أوجه الفساد الأخرى الإداري والمالي من صعوبة أداء الأعمال وتعكير مناخه، وهو ما يظهر جليا في ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال؛
- يشوّه الفساد صورة البلاد، حيث يسهم في تعفن الوضع الاقتصادي، الأخلاقي والسياسي؛
- إضعاف مؤسسات الدولة وإفقادها السيطرة على مختلف العمليات الاقتصادية، وذلك من خلال فتح عدّة جبهات فساد، فعلى سبيل المثال تعاني الجزائر من عمليات تهريب واسعة لمختلف المنتجات المشروعة وغير المشروعة، حيث تتدفق عبر حدودها الشرقية، الغربية والجنوبية؛
- يمتد الفساد إلى النظام القضائي ومن ثمّ فهو يبعث بفكرة عدم العدالة والمساواة بين الجميع، فيخلق مناخا من عدم اليقين الذي يمكن أن يقوّض الاستقرار السياسي، في ظل تجارب دول عربية، تغلغل الفساد في كافة هيئاته وأركانه وساهم إدراك الشعوب بحجمه في ظهور ما يعرف بأحداث الربيع العربي؛
- انحراف المجتمع عن القيم والأخلاق والقانون وارتفاع معدّلات الجريمة، فالفساد الاقتصادي الذي ينمو ويتوسع في ظل ظروف يهيئها الاقتصاد الريعي قد لا يسمح أبدا ببناء الاقتصاد الإنتاجي.

المحور الثالث: آليات وإجراءات المواجهة للاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي:

لقد ساهم إذا الاقتصاد الموازي من جهة، وتشعّب الفساد الاقتصادي في مختلف القطاعات من جهة أخرى في تعثّر مسار انتقال الجزائر نحو الاقتصاد المنتج، وهو ما يستدعي الإسراع في إيجاد حلول فعالة لكلا الظاهرتين.

أولا: امتصاص الاقتصاد الموازي ومواجهته

يتطلب تقديم حلول فعّالة وناجعة لمشكلة الاقتصاد الموازي في الجزائر الإحاطة بحجم الظاهرة وآثارها على الاقتصاد الجزائري، وإدراكا بالمخاطر المترتبة عن إهماله. وفي سياق الرفع من ذلك الإدراك لا بدّ من طرح التساؤلات التالية:

- تؤكّد بعض الإحصاءات على تحوّل العديد من المستثمرين الرسميين نحو النشاطات الموازية لأنّها أكثر ربحية، فإذا بقيت المعادلة لصالح الاقتصاد الموازي المؤثّر سلبا على تطوّر القطاعات المنتجة عامّة كانت أو خاصة، محلية أو أجنبية، كيف يمكن أن يبنى القطاع الإنتاجي؟
- قد لا يبدو تأثير الاقتصاد الموازي على الميزانية بسبب الفوائض المالية التي يدرّها النفط (تساهم الجباية البترولية بـــ 60%)، لكن: كيف يمكن تصوّر تلك الميزانية في اقتصاد ما بعد النفط يتنامى فيه الاقتصاد الموازي وتتآكل معه الإيرادات العادية المعوّل عليها مستقبلا؟
- يساهم القطاع الخاص في تمويل خزينة الدولة بانصياعه لقواعدها وقوانينها الضريبية الجمركية، وعلى النقيض لا يقدّم القطاع الموازي ذلك، لكن: كيف يمكن أن يفسّر تضاعف معوّقات نموّ الأوّل وتسهيلات لتطوّر الثاني؟ ومن ثمّ أين العدالة لقطاع يساهم في نموّ الاقتصاد الوطني وتطوّر المجتمع، بينما لا يساهم الآخر حتى في تغطية تكاليف تنظيف المساحات الواسعة التي ينتشر فيها عبر أرصفة وشوارع المدن الكبرى وأسواقها الفوضوية!

وبناء على ما سبق، يتضح أنّ ظاهرة الاقتصاد الموازي تتطلب إرادة سياسية واجتماعية لمواجهتها وحلّها قبل فوات الأوان. كما أنّ الحلول التي يمكن طرحها لا بدّ وأن تفرّق بين: الشق الشرعي وغير الشرعي، إذ يحتاج الأوّل إلى الاحتواء والدمج في الاقتصاد الرسمي، بينما يتطلب الثاني المواجهة والمكافحة لأنه بني على الفساد. ورغم اتخاذ السلطات لإجراءات هامّة في سبيل تحقيق ذلك، إلا أنّها ما زالت غير كافية وتشوبها الكثير من النقائص والعشوائية واستنساخ التجارب في غير محلها.

ويمكن تقديم أهمّ التدابير اللازمة لحلّ إشكالية الاقتصاد الموازي وخاصة في **شقّه الشرعي بالاحتواء** في النقاط التالية:

– الإدراك بأنّ الاقتصاد الموازي أصبح قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي لا بدّ من تكاثف كافة جهودالفاعلين في هذه المجالات لاحتوائها وتقديم حلول فعّالة لها؛

– يعتبر الاقتصاد الموازي الشرعي جزءا مريضا من جسد الاقتصاد ككلّ، ويرتبط به مختلف أعضاء الجسدالأخرى، فأيّ محاولة لاستئصاله تتبعها نتائج وخيمة قد تؤدّي إلى انهيار الاقتصاد بأكمله، وعلى هذا الأساس فإنّ الاحتواء والدمج في الاقتصاد الرسمي يعتبر الخيار الأمثل لحالة الجزائر بالنظر للعلاقة المتشابكة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي حيث تصرف دخول جزء هام من القطاع الرسمي (كالعمال) في منتوجات الأسواق الموازية والعكس صحيح، بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات الرسمية في تغطية الطلب العام للمستهلكين، حيث يوفرّها الاقتصاد غير الرسمي؛

– إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة، حيث لا بدّ أن تأتي القوانين متّسقة مع القانون الطبيعي من رحم التجربة الشعبية وأعراف المجتمع، مع ضمان تطبيق القوانين واللوائح بشفافية على الجميع وليس بصورة انتقائية أو انتقامية(نوارة، الصفحات 08-09)؛

– إيجاد إطار تشريعي ومؤسساتي يعمل على مساعدة السلطات في احتواء الاقتصاد الموازي غير المنظم، بامتصاص الناشطين فيه واستقطابهم نحو الاقتصاد الرسمي عن طريق منح تحفيزات جبائية ومالية خاصة القروض المصغرّة وتوفير البدائل الملموسة (محلات، أماكن مخصصة في أسواق رسمية، توظيف في مؤسسات عامة أو خاصة...)؛

– الرفع من الحسّ الجبائي عن طريق تعزيز فكرة المواطنة والعدالة وبالتالي عدم التهرب الضريبي؛

– الابتعاد عن الحملات الشرسة على التجار غير القانونين والأسواق الفوضوية وتجار الأرصفة باعتبارهم الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الموازي. وإنّما لا بدّ من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة البارونات المتحكّمة في دواليب الاقتصاد غير المنظّم ومنه الاقتصاد ككلّ؛

– إعادة النظر في نظام الأجور ووضع سياسة اقتصادية وطنية حولها،توازن بين السياسة النقدية للدولة والقدرة الشرائية للمواطنين ومستواهم المعيشي؛

– تعزيز الإنتاج الوطني واستغلال وتوجيه الناشطين في الاقتصاد الموازي نحو هذا المسعى بإدماج عملهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثّل محرّكا للنمو الاقتصادي، وبالتالي اعتماد مختلف تدابير تنميتها وترقيتها؛

– يعتبر سوق الصرف الموازي من أنشط الأسواق غير المنظّمة في الجزائر بالنظر للطلب المتزايد على العملات الصعبة سواء من المؤسسات أو حتى الأفراد، في ظلّ محدودية القدرة على تحويل الأموال في البنوك. وتعمل هذه الأسواق تحت أعين السلطات بل وأحيانا بجانب البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية وتؤثّر على قيمة العملة الوطنية. لذلك لا بدّ من امتصاص سوق الصرف الموازي عن طريق تقنين أنشطة تجارة العملة الصعبة وفتح المجال واسعا أمام إنشاء شبابيك للصرافة تعمل بشكل قانوني، ويمكنها بذلك استقطاب العديد من الشباب العاملين بطريقة غير رسمية وكذا إزالة كافة معوّقات تحويل الأموال عبر البنوك وخاصة للمؤسسات المنتجة والرفع من حجم الأموال المحوّلة للعملة الصعبة للأفراد في حالات السفر؛

– العمل على التقليص من معدلات البطالة باعتبارها من أبرز الأسباب الداعمة لنمو الاقتصاد الموازي، وطبعا لن يتم ذلك إلاّ من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة الكفيلة باستحداث أكبر قدر من فرص العمل، وفي ظلّ غياب الاقتصاد الإنتاجي في الوقت الحاضر لابدّ من إعادة النظر في سياسة التشغيل على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي. فكيف يمكن الحديث عن إنجازات قطاع المحروقات في الجزائر في الوقت الذي يفضّل فيه القطاع العمالة الأجنبية على المحلية، ولا تشكّل هذه الأخيرة إلا نسبة 2 %من إجمالي العمالة ؟؟ فحلول البطالة تبدأ من استغلال هذا القطاع أوّلا؛

– تبنّي نظام أكثر عدالة للحماية والتأمين الاجتماعي؛

– تفعيل آليات الرقابة: باعتبار عمل الاقتصاد الموازي خارج رقابة مختلف أجهزة الدولة فإنّ تفعيل آليات الرقابة سيحدّ بلا شك من الأنشطة الموازية، ويعتمد على تفعيلها والرفع من كفاءة أساليبها وإجراءاتها في مختلف المجالات.

فالاقتصاد الشرعي غير المنظم ليس له حلاّ إلا الاحتواء، بينما لا بدّ من تشديد الإجراءات لمواجهة ومكافحة الاقتصاد غير الشرعي لأنّ أساسه الفساد (مالي، إداري، أخلاقي، اقتصادي، سياسي) ما يجعل هذا الأخير وخاصة الاقتصادي منه حلقة أخرى لإضعاف مسار الانتقال وتتطلب إجراءات لمكافحته أيضا.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد الاقتصادي

لقد ارتفعت نسب الفساد وحجمه وانتشرت عبر مختلف القطاعات خاصة مع الفوائض المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة. وبرزت جملة القوانين المدعمة لإطار تشريعي لمكافحة الفساد وكذا هيئات ومؤسسات لتفعيلها على أرض الواقع في إطار مؤسساتي، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات المتّخذة في هذا المجال ومنها: (حليمي، 2014، صفحة 297)

– إصدار جملة من القوانين والتشريعات منها:

- قانون رقم 06-1 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والرامي إلى دعم التدابير الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد، وقد ضمّ 73 مادة ارتكزت على تجريم كلّ من يقوم بالفساد ومن ثمّ تفعيل آليات مكافحته داخليا وخارجيا؛
- قانون رقم 05-01 المؤرخ في فيفري 2005 والمتعلّق بمكافحة جريمة تبييض الأموال؛
- التوقيع في 2004 على الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد الصادرة في سنة 2003؛
- قوانين متعلّقة بالاقتصاد غير المنظّم.

– إنشاء هيئات وأجهزة تعمل على مكافحة الفساد وأهمّها:

- مجلس المحاسبة الذي أنشأ في الثمانيناتالقرن الماضي وأعطيت له صلاحيات في البداية منها المراقبة القبلية والبعدية لأموال الدولة؛
- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-33 الصادر في 2 جويلية 1996؛
- الديوان الوطني لمكافحة التهريب والذي انتقل من سلطة رئيس الحكومة إلى وصاية وزارة العدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-286 المؤرخ في 26 اوت 2006؛
- الديوان المركزي لقمع الفساد الذي أنشأ بقرار من رئيس الجمهورية في 08 ديسمبر 2011، حيث يتولّى معالجة الجرائم الاقتصادية الكبرى والكشف عن أوجه الفساد الاقتصادي؛
- إطلاق أقطاب قضائية متخصّصة؛
- إنشاء لجنة وطنية للوقاية ومكافحة الفساد في سنة 2004، وتأخّر تعيين أعضائها السبعة حتى سنة 2010؛
- بالإضافة إلى تشديد الرقابة وتفعيل آلياتها، وتقديم كافة الدعم لأجهزتها لمواجهة الفساد وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في ذات المجال.

ورغم الإجراءات المتخذّة في توفير إطار تشريعي قانوني وإطار مؤسسي لمكافحة الفساد بمختلف أشكاله، إلا أنّ عدم مرونة القوانين وجمود التشريعات من جهة، وعدم وضوح الصلاحيات للمؤسسات المسؤولة عن مكافحة الفساد من جهة أخرى، ساهم في بقاء الظاهرة وتناميها خلال عقود سابقة، ما جعله سببا مباشرا في ثورة الجزائريين في الحراك الشعبي فيفري 2019.

الخاتمة:

❖ **النتائج:**

تأسيسا على ما تقدّم تبيّن أنّ تأخّر تجسيد مسار التحول إلى اقتصاد إنتاجي في الجزائر يصطدم بأبرز المعوقات المتعلقة بالاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي، ولهذا توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا–فيما يتعلق بالاقتصاد الموازي:

1. الاقتصاد الموازي في الجزائر تطوّر من رحم الأزمات المالية والاقتصادية التي عملت على تراجع موارد البلاد الخارجية بفعل الصدمات البترولية، ولهذا فإنّ هذه الظاهرة تتميز بمرونة عالية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية خاصة عند فشل الاقتصاد الرسمي في إرساء تنمية حقيقية؛
2. طبيعة الاقتصاد الموازي في الجزائر لا يختلف عن مثيله في غيرها من الدول العالم من خلال تأثيره في فعالية السياسات الاقتصادية وضعف تطبيقها؛
3. أعتبر الاقتصاد الموازي في الجزائر من جهة الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء الضريبية، ومن جهة أخرى قناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة بالإضافة إلى كونه السوق الذي يتنفس فيه العاطلون عن العمل.

ثانيا –الفساد الاقتصادي:

1. تبيّن أنّ أخطر أشكال الفساد هو الفساد الاقتصادي لأنه يضعف الأداء الاقتصادي ويولّد عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني وسوء استخدام الموارد المالية والبشرية؛
2. ساهم الفساد الاقتصادي في الجزائر في توسيع الفجوة بين فئات المجتمع، لأنّ توزيع الدخل والثروة كان يتم دائما لصالح أصحاب النفوذ لموقعهم في المجتمع أو في النظام السياسي الذي كان يسمح لهم بالحصول على أكبر المنافع الاقتصادية بالإضافة إلى منحهم القدرة على تراكم أصولهم بصفة مستمرة دون رقابة؛
3. عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات الرسمية التي رصدتها الجزائر لمحاربة الفساد بالرغم من تعدّدها وتنوّعها بسبب أنّ تلك المؤسسات أفرغت من مهامها الأساسية وتحوّلت إلى هيئات استشارية، وهذا كان واضحا في ترتيب الجزائر المتدني وفق بعض المؤشرات الدولية للفساد.

❖ **التوصيات:**

لا بدّ من السلطة الحاكمة التفكير الجاد بوضع خطط استراتيجية واضحة المعالم لوضع حد تفاشي ظاهرتي الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي كأبرز المعوّقات للانتقال إلى اقتصاد منتج للثروة، وذلك من خلال:

1. بما أنّ الاقتصاد الموازي في شقّه المشروع هو حقيقة ماثلة في المجالات الاقتصادية في الجزائر إذا يكفي على السلطات عدم محاربته بل يجب أولا استقطابه لأنه يعتبر ثروة مهملة ومورد مالي غير مستغل، وثانيا دمجه في الاقتصاد الرسمي بحيث يكون مكمّلا ومنافسا له، وهذا سيعمل على إنعاش العديد من النشاطات الاقتصادية التي تكون بمثابة الانطلاقة الصحيحة في إرساء مسار للانتقال إلى اقتصاد إنتاجي؛
2. إعطاء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد والفساد الاقتصادي في الجزائر الاستقلالية والحصانة والصلاحيات للتخفيف من حدّة الضغوطات الخارجية عليها وتمكينها من محاصرة بؤر الفساد، وهذا يكون مجسّد أكثر عند التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بالمكافحة لحلّ مشكلة التداخل والتعارض في الصلاحيات.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. براهمي، بوطالب (2012). مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر. دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة. تخصص اقتصاد التنمية. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
2. بودلال، علي (2013). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية تحليلية الفترة 1970–2010 –مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (العدد 18). جامعة غرداية، الجزائر.
3. حاحة، عبد العالي (2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.
4. حافظ، زياد؛ وآخرون (2009). البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي. حلقة نقاشية بعنوان: البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع. المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ط1. بيروت.
5. حبيش، علي (2015). الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر. مجلة المعارف، المجلد 10(العدد18).
6. حليمي، حكيمة (2014). اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة لإمكانيات التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومالية. جامعة عنابة، الجزائر.
7. حليمي، حكيمة؛ وحليمي، ليلى (2019): دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة2018 – باستخدام طريقة ACP. مجلة الباحث. المجلد7(العدد12).
8. زعلاني، محمد (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى –بحث في الأسباب والأثار) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
9. شنايدر، فريديريك ؛ و إنستي، دومنيك (2002). الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، صندوق النقد الدولي.
10. غياط، الشريف؛ ومهري، عبد المالك (2013). إشكالية الفساد الاقتصادي في الجزائر والسبل الكفيلة لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال: دراسة وتحليل، الملتقى الوطني حول: ' السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر –الواقع والتحديات–، يومي 12 و13نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر.
11. قارة، ملاك (2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال. أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
12. مباركي، دليلة (2008). غسيل الأموال. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون جنائي. جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر.
13. مدحي، عثمان (2019)، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر) مجلة البشائر الاقتصادية، 5(2).
14. نوارة، وائل. الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، العدد 14، من الموقع: http://www.cipe-arabia.org، تاريخ الاطلاع: 05/02/2020.

References for foreign languages

1. Bellal, S. (2008). Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: Quelques enseignements. (U. d. Ouargla, Éd.) Revue Elbahath(06).
2. Boutaleb , K. (2019). La Corruption , Sa nature , Son ampleur et Ses causes –le cas de l,Algérie. édition OPU.
3. Hadjadj, D. (2013, novembre 25). L'Algérie manque de volonté politique. El Watan. Récupéré sur http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/corruption/manque_volonte.htm
4. Mebtoul, A. (2013). La problématique de la bonne gouvernance. Récupéré sur http://www.algerienews.info/la-problematique-de-la-bonne-gouvernance-2/
5. Racelma, K. (2013, juillet 11). Algérie : quand la corruption pourrit l'économie. Récupéré sur ttp://www.lematindz.net>news12075
6. Schneider, F. (2000). Illegal Activities But still value, Added Ones(?)Causes, and Measurement of the Shadow Economies All over the world. CESIFO working Paper. Retrieved from www.econstotr.eus>cesifo_wp305PDF
7. Talahite, F. (2000). Economie administrée corruption et engrenage de la violence en Algérie. Revue Tiers-Monde(n°161). Récupéré sur www.jstor.org/stable/23592769